## الفعل المتعدي:

**علامةُ الفعل المعدِّى أن تصل ... هـا غيـرِ مصـدرٍ بـه نحـو:**

ينقسم الفعلُ إلى متعدٍ ولازم:

( أ ) فالمتعـدي: هـو الـذي يصـلُ إلى مفعولـه بغـير حـرف جـر؛ نحـو: «ضربتُ زيداً».

(ب) واللازم: ما ليس كذلك، وهو ما لا يصلُ إلى مفعوله إلا بحرف جر؛ نحو: «مررتُ بزيدٍ»، أو لا مفعول له؛ نحو: «قام زيدٌ».

ويُسَمَّى ما يصلُ إلى مفعوله بنفسه: فعلاً متعدياً، وواقعاً، ومجاوزاً.

وما ليس كذلك يُسمّى: لازماً، وقاصراً، وغيرَ متعدٍّ، ويسمى متعدياً بحرف جر.

وعلامة الفعل المتعدي[٢] أن تتصل به هاءٌ تعود على غير المصدر، وهي: هـاء المفعـول بـه؛ نحـو: «البـابُ أغلقتُـه»، واحـترز بهـاء غـير المصـدر مـن هـاء المصـدر؛ فإنهـا تتصـل بالمتعـدي والـلازم، فـلا تـدل علـى تعـدي الفعـل؛ فمثـالُ المتصلة بالمتعدي: «الضربُ ضربتُهُ زيداً»[٣]؛ أي: ضربت الضرب زيداً،

---

(١) **علامة**: مبتدأ، خبره المصدر المؤول من (أَنْ) وما بعدها تقديره: وصْلُكَ هاء غيرِ المصدر به.

(٢) للفعل المتعدي علامة ثانية؛ وهي: صحة صوغ اسم مفعول منه تام؛ أي: غير مفتقر إلى جار ومجرور؛ نحو: (مُغْلَق) من أغلق، و(مضروب) من ضرب.

(٣) الضربُ: مبتدأ مرفوع، ضربت: فعل وفاعل، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول مطلق؛ لأنه ضمير المصدر «الضرب»، زيداً: مفعول به لـ(ضربت) منصوب، وجملة (ضربت): في محل رفع خبر المبتدأ.

ومثال المتصلة باللازم: «القيامُ قمتُهُ»[1]؛ أي: «قُمتَ القيامَ».

✦ ✦ ✦

**فانصبْ به مفعولَه إن لم يَنُبْ عــن فاعــلٍ نحــو: «تَــدَبَّرتُ**

شأن الفعل المتعدي أن ينصب مفعولَه إن لم يَنُبْ عن فاعله؛ نحو: «تدبرتُ الكُتُبَ»، فإن ناب عنه وجب رفعُه كما تقدم؛ نحو: «تُدُبِّرَتِ الكتُبُ».

وقد يُرفَعُ المفعولُ ويُنْصَبُ الفاعلُ عند أمن اللبس؛ كقولهم: «خرق الثوبُ المسمارَ»، ولا ينقاس ذلك، بل يقتصر فيه على السماع.

والأفعال المتعديةُ على **ثلاثة أقسام**:

( أ ) **أحدها**: ما يتعدى إلى مفعولين، وهي قسمان:

١- أحدهما: ما أصلُ المفعولين فيه المبتدأُ والخبرُ؛ كـ(ظنّ) وأخواتها.

٢- والثاني: ما ليس أصلهما كذلك؛ كـ(أعطى وكسا).

(ب) **والقسم الثاني**: ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيلَ؛ كـ(أعلمَ وأرى).

(ج) **والقسم الثالث**: ما يتعدى إلى مفعول واحد؛ كـ(ضرب) ونحوه.

✦ ✦ ✦

## الفعل اللازم:

**ولازمٌ غيــرُ المُعَــدَّى[2] وحُــتِم لــزومُ أفعــالِ السَّــجايا كــنَهِمْ**

---

(١) القيامُ: مبتدأ مرفوع، قمت: فعل وفاعل، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول مطلق، في هذه الجملة اتصلت الهاء بالفعل (قمت) وهو لازم؛ لأن الهاء ضمير المصدر، وليست علامة لتعدي الفعل.

(٢) الفعل ثلاثة أنواع: ١- المتعدي ٢- اللازم ٣- ما لا يوصف بتعدٍّ ولا لزوم؛ وهو «كان وأخواتها»، وجاء في «التسهيل» لابن مالك: أن ما يتعدى تارة بنفسه وتارةً بالحرف مع شيوع الاستعمالين -كـ(شكرته وشكرتُ له)، و(نصحتُهُ= =ونصحتُ له)- هو واسطة بين المتعدي واللازم، وقال أبو حيان: «هو قسم برأسه، مقصور على السماع، لا لازم ولا متعد».

كـــذا افعلَـــلَّ، والمضـــاهي وما اقتضى نظافةً أو دَنَسَا[1]
أو عَرَضـاً أو طـاوعِ المُعَـدَّى لواحـــدٍ كمَـــدَّهُ فامتـــدا

اللازم: هو ما ليس بمتعدٍّ، وهو: ما لا يتصل به هاء ضميرٍ غير المصدر، ويتحتم اللزوم.

( أ ) لكل فعلٍ دالٍّ على سجيّة؛ وهي الطبيعة[2]؛ نحو: «شَرُفَ وَكرُم، وَظرُفَ، ونَهِم».

(ب) وكذا كل فعلٍ على وزن «افعلَلَّ»؛ نحو: «اقْشَعَرَّ، واطمأنَّ».

(ج) أو على وزن «افعَنْلَلَ»؛ نحو: «اقْعَنْسَسَ، واحْرَنْجَمَ»[3].

(د) أو دلّ على نظافةٍ؛ كـ«طهُرَ الثوبُ ونَظُفَ»، أو على دَنَسٍ؛ كـ«دَنِس الثوبُ ووَسِخَ».

(هـ) أو دَلَّ على عَرَض[4]؛ نحو: «مرِض زيدٌ، واحْمَرَّ».

(و) أو كان مطاوعاً لما تَعدَّى إلى مفعول واحد؛ نحو: «مدَدْتُ الحديدَ فامتدَّ، ودحرجتُ زيداً فتدحرجَ»، واحترز بقوله: «لواحد» مما طاوع المتعدي إلى اثنين، فإنه لا يكون لازماً، بل يكون متعدياً إلى مفعول واحدٍ؛ نحو: «فهّمْتُ زيداً المسألةَ ففهِمها، وعلّمْتُه النحوَ فَتَعَلّمَهُ».

## تعدي الفعل اللازم بحرف الجر:

وعَـــدِّ لازمـــاً بحـــرفِ جَـــرِّ وإن حُذِفْ فالنصبُ للمُنْجَرِّ[1]

---

(1) **المضاهي**: المشابه، **اقْعَنْسَسَ الجملُ**: أبى أن ينقاد.

(2) **الطبيعة**: هي المعنى الملازم للفاعل الذي لا يفارقه غالباً؛ كالشرف والكرم والظرف والشجاعة والجُبْن.

(3) **احرنجم**: أراد الأمر ثم رجع عنه، واحرنجم القومُ أو الإبلُ: اجتمع بعضها على بعض وازدحموا.

(4) **العَرَض**: هو المعنى الذي لا يلازم الفاعل، ولا يكون دالاً على حركة.

نقـلاً وفـي «أنَّ» و«أَنْ» يطّـرِدُ  مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ كَعَجِبتُ أنْ يَدُوا[٢]

تقـدَّم أن الفعـل المتعـدي يصـلُ إلى مفعولـه بنفسـه، وذكـر هنـا أن الفعـل اللازم يصل إلى مفعوله بحرف جر[٣]؛ نحو: «مررتُ بزيدٍ»، وقد يُحذَفُ حرف الجر فيصلُ إلى مفعوله بنفسه؛ نحو: «مررتُ زيداً»، قال الشاعر:

١٨- تمـرُّون الـديارَ ولـم تعوجـوا

كلامُكُـــم علـــيَّ إذاً حـــرامُ[٤]

---

(١) **عدِّ**: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة؛ وهو الشيء، والفاعل: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، **وإن حُذِف**: الضمير المستتر فيه نائب فاعل يعود إلى حرف الجر.

(٢) **يطّرِدُ**: الضمير المستتر فيه جوازاً تقديره: هو؛ أي: الحذفُ، يعود إلى المصدر المفهوم من قوله: «حُذِف» في البيت السابق.

(٣) يتعدى اللازم ويصل إلى مفعوله بهمزة التعدية؛ مثل: «أذهبت زيداً»، وهذه الهمزة مَقِيْسَةٌ في الفعل اللازم عند سيبويه، كما يصل إلى مفعوله أيضاً بتضعيف العين؛ مثل: «كرّم الله المؤمنين»، وإنما اقتصر الشارح على ذكر التعدي بحرف الجر؛ لأن الفعل اللازم معه يبقى على صيغته.

(٤) قائله: جرير. **لم تعوجوا**: لم تقيموا، من (عاج بالمكان): أقام به.

**المعنى**: أقول لأصحابي في حال رحيلنا ومرورنا بديار الأحبة: مررتم بديار أحبتي، ولم تقيما بها مدة من الزمان؛ لهذا فقد حرَّمتُ على نفسي كلامكم مجازاةً لكم.

**الإعراب**: **تمرون**: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والواو فاعل، **الديار**: منصوب على نزع الخافض، الأصل: تمرون بالديار؛ كما قدره الشارح، **ولم تعوجوا**: الواو: عاطفة أو حالية، **لم**: حرف نفي وجزم= =وقَلب، **تعوجوا**: مضارع مجزوم بـ(لم)، وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والواو فاعل، **وجملة «لم تعوجوا»**: معطوفة على جملة «تمرون»، أو حالية في محل نصب (كلامكم)، **كلام**: مبتدأ مرفوع، والكاف: مضاف إليه، والميم: علامة جمع الذكور، **عليَّ**: جار ومجرور متعلق بـ(حرام)، **إذاً**: حرف جزاء وجواب، **حرامُ**: خبر (كلامُ) مرفوع.

**الشاهد**: قوله: «تمرون الديار»، حيث حَذَفَ حرفَ الجر الذي يتعدى به الفعل اللازم «تمرون»، فنصب المجرور على نزع الخافض، وهذا مقصور على السماع لا يطرد في كلامنا.

أي: تمرون بالديار.

ومذهبُ الجمهور: أنه لا ينقاسُ حذفُ حرف الجر مع غير (أنَّ) و(أَنْ)[1]، بل يُقْتَصَرُ فيه على السماع.

وذهب أبو الحسن علي بن سليمان البغداديّ -وهو الأخفش الصغير- إلى أنه يجوز الحذفُ مع غيرهما قياساً بشرط تعيُّن الحرف، ومكان الحذف؛ نحو: «بريتُ القلمَ بالسكين»، فيجوز عنده حذفُ الباء، فتقول: «بريتُ القلمَ السكينَ»، فإن لم يتعين الحرفُ لم يجز الحذفُ؛ نحو: «رغبتُ في زيدٍ»، فلا يجوز حذف «في»؛ لأنه لا يُدرَى حينئذ هل التقدير: «رغبتُ عن زيدٍ، أو في زيدٍ»، وكذلك إن لم يتعيّنْ مكانُ الحذف لم يجزْ؛ نحو: «اخترتُ القوم من بني تميم»، فلا يجوز الحذف، فلا تقول: «اخترتُ القومَ بني تميم»، لأنه لا يُدْرَى هل الأصلُ «اخترتُ القومَ من بني تميم» أو «اخترتُ من القوم بني تميم»؟

وأما «أنَّ» و«أنْ» فيجوز حذف حرف الجرف معهما قياساً مطرداً بشرط أمن اللبس؛ كقولك: «عجبتُ أَنْ يَدُوا»، والأصل: «عجبتُ من أن يدوا»؛ أي: من أن يعطوا الديةَ، ومثالُ ذلك مع «أنَّ» بالتشديد: «عجبتُ من أنّكَ قائمٌ»، فيجوز حذفُ «مِن»، فنقول: «عجبتُ أنّك قائمٌ»، فإن حصل لبس لم يجز الحذف؛ نحو: «رغبتُ في أن تقومَ»، أو «رغبتُ في أنّك قائمٌ»، فلا يجوز حذف «في»؛ لاحتمال أن يكون المحذوف «عن»؛ فيحصل اللبسُ.

واختُلِفَ في محل «أنَّ» و«أَنْ» عند حذف حرف الجر:

( أ ) فذهب الأخفش إلى أنهما في محل جر[1].

---

([1]) مثلُها «كيْ» المصدرية، فيطرد تقدير اللام قبلها؛ نحو: «جئتُ كي تكرمَني»؛ أي: «لكي».

(ب) وذهب الكسائي إلى أنهما في محل نصب[٢].

(ج) وذهب سيبويه إلى تجويز الوجهين.

**وحاصله:** أن الفعل اللازم يصل إلى المفعول بحرف الجر، ثم إن كان المجرور غير «أنَّ» و«أنْ» لم يجزْ حذف حرف الجر إلا سماعاً، وإن كان «أنَّ» و«أنْ» جاز قياساً عند أمن اللبس، وهذا هو الصحيح.

## ترتيب مفعولَي الفعل:

**والأصلُ سبقُ فاعلٍ معنًى كـ«مَن»**

**مِنْ «أَلْبِسَنْ مَنْ زاركم نسجَ اليَمَن»**[٣]

إذا تعدى الفعلُ إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبراً في الأصل؛ فالأصلُ تقديمُ ما هو فاعل في المعنى؛ نحو: «أعطيتُ زيداً درهماً»، فالأصل تقديمُ «زيد» على «درهم»؛ لأنه فاعل في المعنى؛ لأنه الآخذُ للدرهم، وكذا: «كسوتُ زيداً جُبّةً»، و«أَلْبِسَنْ مَن زاركم نسجَ اليَمَن»، فـ«مَنْ» مفعول أول، «ونسجَ»

---

(١) تمسك الأخفش بقول الشاعر:

**وما زرتُ ليلى أن تكون حبيبةً ... إليّ ولا دينٍ بها أنا طالبُه**

بجرّ «دين» عطفاً على محل «أن تكون».

(٢) وهو مذهب الخليل، وهذا هو الأقيس؛ لضعف الجار عن العمل محذوفاً؛ ولذا وجب النصبُ في غيرهما، فكذا معهما.

(٣) **ألبسَنْ**: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، **مَنْ**: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب= =مفعول به أول، **زاركم**: زار: فعل ماض مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، يعود على الموصول، والكاف في محل نصب مفعول به، والميم علامة جمع الذكور، **وجملة (زاركم)** لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، **نسجَ**: مفعول به ثان لـ(ألبسن) منصوب بالفتحة، **اليمن**: مضاف إليه مجرور.

مفعول ثانٍ، والأصلُ تقديمُ «مَنْ» على «نسج اليمن»؛ لأنه اللابسُ، ويجوز تقديمُ ما ليس فاعلاً معنًى، لكنه خلاف الأصل.

**ويلـــزمُ الأصـــلُ لموجـــبٍ عَـــرَا**

**وتـركُ ذاكَ الأصـلِ حتمـاً قـد يُـرَى**

أي: يلزمُ الأصلُ -وهو تقديمُ الفاعل في المعنى- إذا طرأ ما يوجبُ ذلك؛ وهو خوفُ اللبس[1]؛ نحو: «أعطيتُ زيداً عمراً»، فيجب تقديم الآخذ منهما، ولا يجوز تقديم غيره؛ لأمن اللبس؛ إذ يُحتمل أن يكون هو الفاعل، وقد يجب تقديمُ ما ليس فاعلاً في المعنى[2]، وتأخير ما هو فاعل في المعنى؛ نحو: «أعطيتُ الدرهمَ صاحبَه»، فلا يجوز تقديمُ «صاحبه» وإن كان فاعلاً في المعنى، فلا تقول: «أعطيتُ صاحبَه الدرهمَ»؛ لئلا يعود الضميرُ على متأخر لفظاً ورتبةً، وهو ممتنع، والله أعلم.

## جواز حذف المفعول به الفَضْلة:

**وحَـذفَ فَضْـلةٍ أَجِـزْ إن لـم يَضِـرْ**

**كحذفِ ما سيقَ جواباً أو حُصِر**[3]

---

(1) ومنه أيضاً: كون المفعول الثاني محصوراً فيه؛ نحو: «إنما أعطيتُ زيداً درهماً»، ومنه: كون المفعول الأول ضميراً متصلاً، والمفعول الثاني اسماً ظاهراً؛ نحو: «أعطيتُك درهماً»، فلا يقدم الثاني على الأول وإن قدم على الفعل.

(2) من أسباب وجوب تقديم غير الفاعل في المعنى: الحصرُ في المفعول الأول؛ نحو: «ما أعطيتُ الدرهمَ إلا زيداً»، ومنها: كون المفعول الثاني ضميراً متصلاً، والمفعول الأول اسماً ظاهراً؛ نحو: «الدرهمُ أعطيتُه زيداً»، ومنها: عود الضمير على متأخر= =لفظاً ورتبة، كما ذكر الشارح، ومن أمثلته قولهم: «أسكنتُ الدار بانيهَا»، و«أعطيتُ القوسَ باريها».

(3) **لم يضِرْ**: مضارع مجزوم، تقول: ضار يضيرُ ضَيْراً؛ بمعنى: ضرّ، **حذف**: مفعول به مقدم لـ(أجزْ)؛ **تقدير الكلام**: أجز حذف فضلة إن لم يضرّ الحذف.

**الفضلة**: خلاف العمدة، **والعُمدة**: ما لا يُسْتَغْنى عنه؛ كالفاعل، والفضلة: ما يمكن الاستغناء عنه؛ كالمفعول به؛ فيجوز حذف الفضلة إن لم يضر، كقولك في «ضربت زيداً»: «ضربتُ»؛ بحذف المفعول به، وكقولك في «أعطيتُ زيداً درهماً»: «أعطيتُ»، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾[1]، و«أعطيتُ زيداً»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾[2]، و«أعطيتُ درهماً»، قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ﴾[3]؛ التقدير –والله أعلم–: حتى يعطوكم الجزية.

فإن ضرَّ حذف الفضلة لم يجز حذفُها:

( أ ) كما إذا وقع المفعول به في جواب لسؤال؛ نحو أن يُقال: «مَنْ ضربتَ؟»، فتقول: «ضربتُ زيداً».

(ب) أو وقع محصوراً؛ نحو: «ما ضربت إلا زيداً».

---

(1) ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾ (الليل: ٥)، حذف فيها مفعولاً ﴿أَعْطَىٰ﴾، وكذلك حُذِفَ المفعولان من المثال: (أعطيتُ).

(2) ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾ (الضحى: ٥)، حذف فيها المفعول الثاني لـ﴿يُعْطِيكَ﴾، كما حذف من المثال: (أعطيتُ زيداً).

(3) الآية: ﴿قَٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ = = عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ﴾ (التوبة: ٢٩)، ﴿حَتَّىٰ﴾: حرف غاية وجر، ﴿يُعْطُوا۟﴾: مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد ﴿حَتَّىٰ﴾، وعلامة نصبه حذف النون، والواو: فاعل، ﴿ٱلْجِزْيَةَ﴾: مفعول به ثان لـ﴿يُعْطُوا۟﴾ منصوب، و(أن) المضمرة وما بعدها في تأويل مصدر مجرور بـ﴿حَتَّىٰ﴾؛ التقدير: حتى إعطائهم الجزية، والجار والمجرور متعلق بالفعل ﴿قَٰتِلُوا۟﴾ في صدر الآية.

فلا يجوز حذف «زيداً» في الموضعين؛ إذ لا يحصل في الأول الجواب، ويبقى الكلامُ في الثاني دالاً على نفي الضرب مطلقاً، والمقصودُ نفيُه عن غير زيد، فلا يُفهمُ المقصودُ عند حذفه.

**حذف ناصب الفضلة:**

**ويُحذَفُ الناصبُها إنْ عُلِما وقد يكونُ حذفُهُ مُلْتَزَمَا**

( أ ) يجوز حذف ناصب الفضلة إذا دلّ عليه دليل؛ نحو أن يقال: «مَن ضربت؟» فتقول: «زيداً»؛ التقدير: «ضربتُ زيداً»، فحذف (ضربت)؛ لدلالة ما قبله عليه، وهذا الحذف جائز.

(ب) وقد يكون واجباً؛ كما تقدم في باب الاشتغال؛ نحو: «زيداً ضربتُه»؛ التقدير: «ضربتُ زيداً ضربتُه»، فحذف «ضربت» وجوباً كما تقدم، والله أعلم.

✦ ✦ ✦

## أسئلة ومناقشة

١- ماذا يُقصد بالفعل المتعدي؟ وما علامة التعدية؟ وبِمَ يُسَمّى هذا الفعل؟ وهل منه قولك: «القعود قعدته»؟ ولماذا؟ مثِّل لكل ما تقول.

٢- ما الفعل اللازم؟ وما علامة لزومه؟ وبِمَ يُسمى هذا الفعل؟ مثِّل له في جمل تامة من إنشائك.

٣- الفعل المتعدي أنواع، اذكرها ومثِّل لكل واحدٍ منها بمثال.

٤- للفعل اللازم أوزان خاصة به، اذكر منها خمسة، ومثِّل لما تقول في جمل تامة.

٥- قال النحاة: «يُحذف حرف الجر بعد الفعل اللازم وغيره قياساً وسماعاً»، اشرح هذا القول بالتفصيل، موضحاً الحذف القياسيّ وغيره، ومشيراً إلى الخلاف في هذا الموضوع، وعزِّز إجابتك بالأمثلة.

٦- اختلف النحاة في محل (أَنَّ) و(أَنْ) بعد حذف الجار، وضح هذا الاختلاف، واذكر أهم هذه الآراء، واختر واحداً ترجحه، مع التمثيل لكل ما تقول.

٧- ما حكم تقديم المفعول الثاني من باب (كسا وألبس) على المفعول الأول؟ ومتى يجب هذا التقدير؟ ومتى يجب العكس؟ ولماذا كان الأصل في هذا الباب تقديم المفعول الأول؟ مثِّل لكل ما تقول.

٨- وضِّح مع التمثيل متى يجوز حذف المفعول به؟ ومتى يمتنع ذلك؟

٩- يحذف ناصب الفضلة جوازاً ووجوباً، اشرح ذلك مع التمثيل.

✦ ✦ ✦

## تمرينات

١- ( أ ) بيِّن في النص القرآن الكريم المفعول به المذكور والمحذوف، واذكر علة الحذف وحكمه، ووضح ما تقدم منه على الفاعل، وحكم ذلك التقدير:

﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣ وَلَلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ لَّكَ مِنَ ٱلۡأُولَىٰ ۝٤ وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ فَتَرۡضَىٰٓ ۝٥ أَلَمۡ يَجِدۡكَ يَتِيمٗا فَـَٔاوَىٰ ۝٦ وَوَجَدَكَ ضَآلّٗا فَهَدَىٰ ۝٧ وَوَجَدَكَ عَآئِلٗا فَأَغۡنَىٰ ۝٨ فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ ۝١٠ وَأَمَّا بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثۡ﴾.

(ب) اذكر موضعين تقدم فيهما المفعول على الفعل ومن خلال النص القرآني.

(ج) عيِّن من النص ما هو متعد من الأفعال لواحد وما هو متعد لاثنين وما هو لازم.

(د) أكمل مفاعيل الأفعال الآتية من النص: ﴿وَمَا قَلَىٰ﴾، ﴿يُعۡطِيكَ رَبُّكَ﴾، ﴿فَـَٔاوَىٰ﴾، ثم بيِّن سر الحذف.

٢- مثل بمثالين من إنشائك: الأول حُذِف فيه الناصب للمفعول به جوازاً، والثاني حُذِفَ وجوباً، مع ذكر السبب.

٣- أَنشئ جملاً مفيدة تشتمل على الآتي:

حذف المفعول الأول، حذف المفعول الثاني، حذف الجار قياساً، حذف الجار سماعاً، ذكر الجار وجوباً، فعل من الأفعال اللازمة.

٤- أيّ فرق بين حذف الجار في المثالين الآتيين؟

رغبت أن أسافر، سَعَيْتُ أن أسافر.

٥- مثل بثلاثة أمثلة لأفعال لازمة في جمل تامة.

٦- هـات الفعـل (رأى) في تـركيبين، يكـون في الأول متعـدياً لمفعـول واحـد، وفي الثـاني لاثنـين، ثم أدخـل عليـه همـزة التعديـة، واكتـب بعـده المفاعيل اللازمة.

٧- عَلامَ يستشهد بالآتي؟ وما موضع الشاهد؟

**غَضِـبْتُ أنْ نظـرتُ نسـاءً لـيس يعرفْنَنـي مَـرَرْن الطريقـا**

**تمـرُّون الـديار ولـم تعوجـوا كلامكـمُ علـيَّ إذَنْ حـرامُ**

٨- قال أبو فراس يعاتب ابن عمه سيف الدولة:

**تَنَكَّـر سـيفُ الـدين لمـا عتبتُـه وعرَّض بي تحت الكلام وقرَّعا**

**فقولا لـه: يـا صـادقَ الـود إنني جعلتُك ممَّا نابني منك مفزعا**

( أ ) اشرح البيتين بأسلوب أدبي.

(ب) عيِّن من البيتين فعلاً لازماً، وفعلاً متعدياً لواحد، وفعلاً متعدياً لاثنين.

(ج) أعرب الشطر الثاني من البيت الثاني بالتفصيل.

✦ ✦ ✦

# التنازع في العمل

## تعريف التنازع:

إنْ عـاملانِ اقتضـيا فـي اسـمٍ ... قبـلُ فللواحـدِ منهمـا العَمَـلْ[1]

والثانِ أولى عند أهلِ البَصْرَة ... واختار عَكْساً غيرُهم ذا أُسْرَة[2]

**التنـازعُ**: عبـارةٌ عـن توجُّـهِ عـاملين[3] إلى معمـول واحـد، نحـو: «ضـربتُ وأكرمـتُ زيـداً»، فكـل واحـدٍ مـن «ضـربت» و«أكرمـت» يطلـب «زيـداً»

---

(1) **إن**: حرف شرط جازم يجزم فعلين، **عاملان**: فاعل بفعل محذوف وجوباً يفسره «اقتضيا»، مرفوع بالألف؛ لأنه مثنى، والفعل المحذوف «اقتضى» في محل جزم فعل الشرط، **اقتضيا**: فعل ماض مبني على الفتح، والألف ضمير متصل في محل رفع فاعل، والجملة من الفعل والفاعل مفسرة لا محل لها من الإعراب، **في اسم**: جار ومجرور متعلق بالمصدر بعده «عمل»، **عمل**: مفعول به لـ(اقتضيا) منصوب، وُقف عليه بالسكون على لغة ربيعة.

(2) **أُسْرة**: بضم الهمزة: الدرع الحصينة، وأسرةُ الرجل: رهطه الأدنون، ويُروى: «أَسَرة» بفتح الهمزة، ومعناه: الجماعة القوية، **ذا أسرة**: **ذا**: حال من (غيرهم) منصوب بالألف؛ لأنه من الأسماء الستة، **أسرة**: مضاف إليه مجرور، سكن للرويّ.

(3) يكـون العـاملان فعلـين متصـرفين كالآيـة: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ (الكهـف: ٩٦)، أو اسمين يشبهانهما؛ كقوله:

عُهِـدْتَ مُغيثـاً مُغْنِيـاً مَـن أجَرْتَـهُ ... فلـــم أتخـــذْ إلا فنـــاءَك مَـــوْئِلا

أو اسم وفعل؛ كقوله تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ (الحاقة: ١٩).

ولا بد من ارتباط العاملين؛ إما بعطف مطلقاً كما مثل، أو بعمل أولهما في ثانيهما؛ نحو: ﴿وَأَنَّهُمۡ ظَنُّواْ كَمَا ظَنَنتُمۡ أَن لَّن يَبۡعَثَ ٱللَّهُ أَحَدٗا﴾، فـ﴿ظَنُّواْ﴾= =و﴿ظَنَنتُمۡ﴾: تنازعـا ﴿أَن لَّن يَبۡعَثَ﴾، والثاني معمول للأول؛ لأنه صفة لمصدره المحذوف؛ أي: ظنوا ظناً كظنكم، أو يكون الثاني جواباً للأول؛ كالآية: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾.

بالمفعولية، وهذا معنى قوله: «إن عاملان... إلى آخره»، وقوله: «قبلُ» معناه: أن العاملين يكونان قبل المعمول كما مثّلْنا، ومقتضاه: أنه لو تأخر العاملان لم تكن المسألةُ من باب التنازع.

وقوله: «فللواحد منهما العمل» معناه: أن أحد العاملين يعمل في ذلك الاسم الظاهر، والآخر يُهمل عنه ويعمل في ضميره، على ما سيذكره.

## مذاهب النحاة في ترجيح أحد العاملين:

ولا خلاف بين البصريين والكوفيين أنه يجوز إعمالُ كل واحدٍ من العاملين في ذلك الاسم الظاهر، ولكن اختلفوا في الأَولى منهما:

( أ ) فذهب البصريون إلى أن الثاني أولى به لقربه منه[1].

(ب) وذهب الكوفيون إلى أن الأول أولى به لتقدُّمِه[2].

## إعمال الفعل المهمل في ضمير المتنازع عليه:

**وَأَعْمِلِ المهملَ في ضمير ما تنازعاه والتزِمْ ما التُزما**

**كيُحسنانِ ويسيءُ ابناكا وقد بغى واعتديا عبداكا**[3]

---

(1) ولسلامته من العطف قبل تمام المعطوف عليه، ومن الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي.

(2) ولسلامته من الإضمار قبل الذكر كما عند البصريين.

(3) **يُحسنان**: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والألف: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، **ويسيءُ**: الواو: حرف عطف، **يسيء**: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، **ابناكا**:= =فاعل (يسيء) مرفوع بالألف؛ لأنه مثنى، وحذفت النون للإضافة، والكاف: ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه، والألف للإطلاق، **وقد بغى**: الواو: استئنافية، **قد**: حرف تحقيق، **بغى**: فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف، **واعتديا**: الواو: عاطفة، اعتديا: فعل ماض مبني على الفتح، والألف ضمير متصل في محل رفع فاعل، **عبداكا**: فاعل (بغى) مرفوع بالألف؛ لأنه مثنى، وحذفت نونه للإضافة، والكاف: مضاف إليه، والألف للإطلاق.

أي: إذا أعملت أحد العاملين في الظاهر وأهملت الآخرَ عنه؛ فأعمِل المهمل في ضمير الظاهر، والتزم الإضمار إن كان مطلوب العامل مما يلزمُ ذكرُه ولا يجوز حذفُه؛ كالفاعل، وذلك كقولك: «يُحسن ويسيءُ ابناك»، فكل واحد من «يحسن» و«يسيء» يطلب «ابناك» بالفاعلية، فإن أعملت الثاني وجب أن تضمر في الأول فاعله، فتقول: «يحسنان ويسيءُ ابناك»، وكذلك إن أعملت الأول وجب الإضمارُ في الثاني، فتقول: «يُحسن ويسيئان ابناك»، ومثله: «بغى واعتديا عبداك»، وإن أعملت الثاني في هذا المثال قلت: «بغيا واعتدى عبداك».

ولا يجوز ترك الإضمار؛ فلا تقول: «يُحسن ويسيءُ ابناك»، ولا «بغى واعتدى عبداك»؛ لأن تركه يؤدي إلى حذف الفاعل، والفاعلُ ملتَزِمُ الذكر، وأجاز الكسائي ذلك على الحذف؛ بناء على مذهبه في جواز حذف الفاعل[1]، وأجازه الفرّاء على توجُّيه العاملين معاً إلى الاسم الظاهر[2]، وهذا بناءً منهما على منع الإضمار في الأول عند إعمال الثاني؛ فلا تقول: «يحسنان ويسيء ابناك»، وهذا الذي ذكرناه عنهما هو المشهور من مذهبهما في هذه المسألة.

**حذف الضمير المنصوب غير العمدة من الأول المهمل، ووجوب الإضمار للثاني المهمل مطلقاً:**

---

(1) يُجيز الكسائي حذف الفعل في باب التنازع عند إعمال الثاني؛ فراراً من الإضمار قبل الذكر، ولكنّ حذف العمدة أشنعُ مما فرّ منهُ.

(2) يكون توجّه العاملين معاً إلى الاسم الظاهر إن عُطِفا بالواو، واتفقا في طلب الرفع أو النصب؛ مثل: حجّ واعتمر خالدٌ، وضربت وأكرمتُ سعيداً، فإن اختلف= =العاملان أضمر مؤخراً؛ مثل: ضربني وضربتُ زيداً هو؛ فراراً من الإضمار قبل الذكر، أو حذف الفاعل.

ولا تجـئْ مَـعْ أوَّلٍ قـد أُهمِـلا بمضـمَرٍ لغيـرِ رفـعٍ أُوهـلا[1]

بلْ حَذْفَه الزمْ إن يكنْ غيرَ خَبَرْ وأخِّرنْـهُ إن يكُـنْ هـو الخَبَـرْ[2]

تقـدم أنـه إذا عمـل أحـد العـاملين في الظـاهر وأُهمـل الآخـر عنـه أُعمـل في ضميره، يلزم الإضمار إن كان مطلوبُ الفعل مما يلزم ذكرُه؛ كالفاعل أو نائبه، ولا فـرق في وجـوب الإضـمار حينئـذ بـين أن يكـون المهمـل الأول أو الثـاني، فنقول: «يحسنان ويسيء ابناك، ويحسن ويسيئان ابناك».

وذكـر هنـا أنـه إذا كـان مطلـوب المهمـل غـير مرفـوع؛ فـلا يخلـو: إمـا أن يكـون عمدة في الأصل –وهو مفعول (ظن) وأخواتها؛ لأنه مبتدأ في الأصل أو خبر، وهو المراد بقولـه: «إنْ يكـن هـو الخـبر»– أو لا، فـإن لم يكـن كـذلك؛ فإمـا أن يكـون الطالب له هو الأول أو الثاني؛ فإن كان الأول لم يجز الإضمار، فتقول: «ضربت وضربني زيدٌ، ومررت ومر بي زيدٌ»، ولا تضمر؛ فلا تقول: «ضربتُه وضربني زيدٌ»، ولا «مررت به ومر بي زيد»، وقد جاء في الشعر؛ كقوله:

١٩– إذا كنتَ تُرضيه ويُرضيك صاحبٌ

جهاراً فكنْ في الغيب أحفظَ للعهد[1]

---

(١) أوهلا: فعل ماض مبني لما لم يسمّ فاعله، من «أوهله الله لكذا»؛ أي: أهّله، وجعله أهلاً له.

(٢) **وأخّرَنْه**: الواو: عاطفة، أخرن: فعل أمر مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والنون للتوكيد، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، **إن يكن**: إن: حرف شرط جازم يجزم فعلين، **يكن**: فعل مضارع ناقص فعل الشرط مجزوم بالسكون، واسمه: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، يعود إلى «مضمر» في البيت السابق، **هو**: ضمير فصل لا محل له، **الخبر**: خبر (يكن) منصوب، وجواب شرط (إن) محذوف؛ لدلالة الكلام السابق عليه، التقدير: إن يكن مضمر غير الرفع هو الخبر فأخرنه.

وأَلْــغِ أحاديــثَ الوشــاة فقلّمــا
يحــاولُ واشٍ غيــرَ هجــرانِ ذي وُدِّ

وإن كان الطالبُ له هو الثانيَ وجب الإضمار؛ فتقول: «ضربني وضربتُه زيدٌ»، و«مر بي ومررتُ به زيدٌ»، ولا يجوز الحذف؛ فلا تقول: «ضربني وضربتُ زيدٌ»، و«مر بي ومررتُ زيدٌ»، وقد جاء في الشعر؛ كقوله:

٢٠- بِعُكــاظَ يُعشــي النــاظرينَ إذا هــمُ لمحــوا شُــعاعُه[٢]

---

(١) قائل البيتين غير معروف. **جِهاراً**؛ بكسر الجيم: عياناً، **الوشاة**: جمع واشٍ؛ وهو الذي يسعى بالفساد بين الناس.

**المعنى**: إذا كنت تراعي صديقك وتفعل ما يرضيه في حال حضوره، وكان هو أيضاً معك بهذه المثابة؛ فكن أكثر حفظاً ورعاية لما بينكما من واجبات الصحبة في حال غيبته عنك، ولا تلتفت إلى كلام النمامين المفسدين، بل أسقطه؛ لأنهم لا يريدون إلا إبعاد الخليل عن خليله.

**الإعراب**: **إذا**: ظرف زمان يتضمن معنى الشرط، مبني على السكون في محل نصب، متعلق بـ«أحفظ»، **كنت**: كان: فعل ماض ناقص مبني على السكون، والتاء: اسمها، **ترضيه**: ترضي: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة للثقل، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، **وجملة** «**ترضيه**» في محل نصب خبر (كنت)، **والجملة** «**كنت ترضيه**» في محل جر بإضافة (إذا) إليها، **ويرضيك**: الواو: عاطفة، يرضي: مضارع مرفوع بضمة مقدرة، والكاف: مفعوله، **صاحب**: فاعله مرفوع بالضمة، **جهاراً**: منصوب على الظرفية متعلق بـ(ترضيه) أو (يرضيك)، **فكن**: الفاء: واقعة في جواب الشرط= =«إذا»، كن: فعل أمر ناقص مبني على السكون، واسمها ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، **في الغيب**: جار ومجرور متعلق بـ(أحفظ)، **أحفظ**: خبر (كن) منصوب، **للعهد**: جار ومجرور متعلق بـ(أحفظ)، **وجملة** (**كن أحفظ للعهد**): لا محل لها من الإعراب؛ لأنها واقعة في جواب شرط غير جازم.

**الشاهد**: في قوله: «ترضيه ويرضيك صاحب»، حيث تنازع كل منهما «صاحب»، فالأول يطلبه مفعولاً، والثاني يطلبه فاعلاً، وأعمل فيه الثاني، وأضمر في الأول ضمير يعود إلى (صاحب)، ولم يحذف الضمير مع أنه غير مرفوع ولا عمدة في الأصل، وهذا شاذ.

(٢) قائلة هذا البيت عاتكة بنت عبد المطلب عمة النبي ﷺ، وقبل هذا البيت قولها:

والأصل: «لمحوه»، فحذف الضميرَ ضرورةً، وهو شاذ، كما شذَّ عملُ المهمل الأول في المفعول المضمر الذي ليس بعمدة في الأصل.

هذا كلُّه إذا كان غير المرفوع ليس بعمدة في الأصل، فإن كان عمدةً في الأصل فلا يخلو: إما أن يكون الطالبُ له هو الأول أو الثانيَ:

---

واســـأل بنـــا فـــي قومنـــا ... وليكـــفِ مـــن شـــرٍّ ســـماعُهْ
قيســـاً ومـــا جمعـــوا لنـــا ... مـــن مجمـــعٍ بـــاقٍ شَـــناعُه

**عُكاظ** بوزن غراب: اسم سوق من أعظم أسواق الجاهلية بناحية مكة، وراء قرن المنازل بمرحلة بين نجد والطائف، كان العرب يجتمعون بها كل سنة في ذي القعدة، فيقيمون نحو شهر، ويتبايعون ويتناشدون الشعر ويتفاخرون، فلما جاء الإسلام أبطل ذلك، **يُعْشي**: بضم الياء: يُضعف البصر، **شعاعه**: الشّعاع: بضم الشين: ما تراه من الضوء كأنه الحبال مقبلة عليك، والضمير المضاف إليه (شعاع) عائد على السلاح المفهوم من بيت قبله.=

= **المعنى:** في هذا المحل المسمى بعكاظ يُضعف شعاع السلاح أبصار الناظرين إليه إذا نظروه.

**الإعراب: بعكاظ**: الباء حرف جر، **عكاظ**: مجرور بالباء، وعلامة جره الفتحة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، والجار والمجرور متعلق بقوله: «جمعوا» في البيت السابق المذكور، **يعشي**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، **الناظرين**: مفعول (يعشي) مقدم منصوب بالياء؛ لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، **إذا**: ظرف يتضمن معنى الشرط مبني على السكون في محل نصب، متعلق بالجواب المحذوف لدلالة الكلام عليه، **همُ**: ضمير منفصل في محل رفع فاعل بالفعل المحذوف وجوباً المفسر بما بعده، تقديره: «لمحوا»، ثم حذف الفعل فانفصل الضمير، وجملة الفعل المحذوفة في محل جر بإضافة (إذا) إليها، **لمحوا**: لمح: فعل ماض مبني على الضم، والواو فاعل، والجملة مفسرة للفعل المحذوف لا محل لها، **شعاعُه**: فاعل لـ(يعشي) مرفوع بالضمة، والهاء في محل جر مضاف إليه.

**الشاهد:** في قولها: «يعشي» و«لمحوا شعاعهُ»، حيث تنازع الفعلان هذا المعمول «شعاعه»، فأعمل الأول حيث رفع «شعاعه» على الفاعلية، وأضمر في الثاني، وحذف الضمير للضرورة، وهو شاذ.

( أ ) فإن كان الطالبُ هو الأولَ وجب إضمارُه مؤخراً، فتقول: «ظنَّني وظننتُ زيداً قائماً إياه»[1].

(ب) وإن كان الطالبُ له هو الثاني أضمرتَه، متصلاً كان أو منفصلاً؛ فتقول: «ظننتُ وظنَّنيه زيداً قائماً، وظننتُ وظنّني إياهُ زيداً قائماً»[2].

**ومعنى البيتين**: أنك إذا أهملت الأول لم تأتِ معه بضمير غير مرفوع، وهو المنصوب والمجرور، فلا تقول: «ضربتُه وضربني زيدٌ»، ولا «مررتُ به ومرَّ بي زيدٌ»، بل يلزم الحذفُ، فتقول: «ضربتُ وضربني زيدٌ»، و«مررتُ ومر بي زيدٌ»، إلا إذا كان المفعولُ خبراً في الأصل، فإنه لا يجوز حَذفُه، بل يجب الإتيانُ به مؤخَّراً؛ فتقول: «ظنني وظننتُ زيداً قائماً إياه»، ومفهومُه: أن الثاني يُؤْتَى معه بالضمير مطلقاً؛ مرفوعاً كان أو مجروراً أو منصوباً، عمدةً في الأصل أو غير عمدة.

**وأظهِرْ إن يكنْ ضميرٌ خبراً ... لغير ما يُطابِقُ المفسِّرا**
**نَحْوُ: «أظَنُّ ويظنَّاني أخا ... زيداً وعمراً أخوين في الرَّخا»**[3]

---

(1) ظنني: ظن: فعل ماض ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً، والنون للوقاية، والياء في محل نصب مفعول أول، إياه: إيا: ضمير نصب منفصل مبني على السكون في محل نصب مفعول ثانٍ، والهاء للغائب.

(2) ظننيه: ظن: فعل ماض ينصب مفعولين، وفاعله ضمير مستتر جوازاً، والنون للوقاية، والياء في محل نصب مفعول أول، والهاء في محل نصب مفعول ثانٍ، ظنني إياه: الياء: مفعول أول لـ(ظن)، إيا: مفعوله الثاني.

(3) **أظن**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا، **ويظناني**: الواو: عاطفة، يظنان: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والألف فاعله، والياء: في محل نصب مفعول أول، **أخاً**: مفعول ثان لـ(يظنان) منصوب بالفتحة، **زيداً**: مفعول أول لـ(أظن) منصوب بالفتحة، **وعمراً**: الواو: عاطفة، **عمراً**: معطوف على (زيداً)، ومنصوب مثله، **أخوين**: مفعول ثان

أي: يجب أن يؤتَى بمفعول الفعل المهمل ظاهراً إذا لزم من إضماره عدمُ مطابقته لما يفسِّرُه؛ لكونه خبراً في الأصل عما لا يطابقُ المفسِّر، كما إذا كان في الأصل خبراً عن مفرد ومفسِّرُه مثّنًى؛ نحو: «أظنُّ ويظناني زيداً وعمراً أخوين»، فـ«زيداً» مفعول أول لـ(أظنُّ)، و«عمراً»: معطوف عليه، و«أخوين»: مفعول ثان لـ(أظن)، و«الياء»: مفعول أول لـ(يظنان)، فيحتاج إلى مفعول ثانٍ، فلو أتيتَ به ضميراً فقلتَ: «أظن ويظناني إياه زيداً وعمراً أخوين»؛ لكان «إياه» مطابقاً للياء في أنهما مفردان، ولكن لا يطابقُ ما يعود عليه وهو «أخوين»؛ لأنه مفرد، و«أخوين» مثنى، فتفوتُ مطابقةُ المفسِّر للمفسَّر[1]، وذلك لا يجوز.

وإن قلت: «أظن ويظناني إياهما زيداً وعمراً أخوين»؛ حصلت مطابقة المفسِّر للمفسَّر؛ لكون «إياهما» مثّنًى، و«أخوين» كذلك، ولكن تفوتُ مطابقةُ المفعول الثاني — الذي هو خبرٌ في الأصل- للمفعول الأول- الذي هو مبتدأ في الأصل-؛ لكون المفعول الأول مفرداً، وهو «الياء»، والمفعول الثاني غير مفرد؛ وهو «إياهما»، ولا بد من مطابقة الخبر لمبتدأ.

فلما تعذرت المطابقةُ مع الإضمار وجب الإظهار، فتقول: «أظن ويظناني أخاً زيداً وعمراً أخوين»[2]، فـ«زيداً وعمراً أخوين»: مفعولا (أظن)، و«الياء»:

---

لـ(أظن) منصوب بالياء؛ لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، **في الرخا**: جار ومجرور بكسرة مقدرة على الهمزة المحذوفة للضرورة، متعلق بمحذوف صفة لـ(أخوين)، والرخا: مقصور هنا ضرورة، والأصل: «الرخاء».

(1) **المفسِّر**: -بكسر السين مشددة- هو «أخوين»، وهو مثنى، والمفسَّر: -بفتح السين مشددة- هو الضمير «إياه»، وهو مفرد، فلم تتوفر المطابقة، وهي واجبة في باب التنازع.

(2) «أخاً» في المثال مفعول ثان لـ(يظنان)، وهو اسم ظاهر، فلا يحتاج لشيء يفسره كما تقدم، فلا تضرّه مخالفتُه للأخوين؛ لعدم افتقاره إليهما، بل إنما يطابق مبتدأه الأصلي.

مفعول (يظنان) الأول، و«أخاً»: مفعوله الثاني، ولا تكون المسألةُ -حينئذ- من باب التنازع؛ لأن كلاً من العاملين عمل في ظاهر، وهذا مذهب البصريين.

وأجاز الكوفيون الإضمار مراعى به جانبُ المخبَر عنه، فتقول: «أظن ويظناني إياه زيداً عمراً أخوين»[1]، وأجازوا الحذف؛ فتقول: «أظن ويظناني زيداً وعمراً أخوين».

(1) المخبر عنه هو ياء المتكلم في (يظناني)، والضمير «إياه» يطابقه في الإفراد، ويخالف المفسّر «أخوين».

## أسئلة ومناقشة

١- اشرح تعريف التنازع مِنْ خلال مثالين تذكرهما وتُوضِّح فيهما العامِلَيْنِ المتنازعين، والاسم المنازع فيه، والعامل الذي تختار إعماله.

٢- ماذا يشترط في العامل في باب التنازع؟ وما شرط المتنازَع فيه؟ مثِّل لما تقول.

٣- أيَّ العملين تختار للعمل باب التنازع؟ ولماذا؟ وماذا يجب عليك أن تَعْمَلَ مَعَ المهمل؟ مثِّل لذلك بأمثلة من عندك.

٤- ما الذي يجب إضمارهُ مع العامل المهمل؟ وما الذي يمتنع إضماره؟ مثِّل لذلك وعلّل ما تقول.

٥- هل تُضمر الفضلة مع العامل المهمل؟ ومتى؟ وضح ذلك بالأمثلة.

٦- علامَ استشهد النحاة بما يأتي؟ وما موضع الشاهد:

**بعُكــاظ يعشــي النــاظرين إذا هُــمُ لمحــوا شــعاعه**

**إذا كنت ترضيه ويُرضيك صاحبٌ**

**جِهاراً فكن في الغيب أحفظ لِلوُدِّ**

## تمرينات

١- بيِّن فيما يأتي المتنازَع فيه والعامل وحكمه من حيث التقديم والتأخير والإضمار والحذف:

«اجتمعوا وتناقش الرؤساء في ظل الكعبة المشرفة؛ للتفاهم فيما يعود بالخير على الأمة الإسلامية، وأبرموا وأصدروا كثيراً من القرارات الهامة، واغتبطوا وسعد أكثرهم للإجماع الرائع على تلك القرارات، واشتدت الحماسة، واشتعلت عندما ذكر أعداء الإسلام من شيوعيين وصهاينة، وقد أخلصوا وابتهج المسلمون بروحهم البناءة، ولا شك أن هذا خير من السلبية وأن يسكتوا ويتركوا الأحداث دون مواجهة».

٢- أعمل العامل الأول في الجملتين الآتيتين، واضمر ما يلزم في الثاني، ثم أعمل الثاني وأضمر في الأول ما هو مطلوب مع التعليل والتحليل:

أكرمني وأكرمت علياً، ظننت وظنني عليٌ مسافراً.

٣- قال تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾[1].

أيّ العاملين عمل في الآية الكريمة؟ وأيّهما أُهمل؟ وما دليلك؟

٤- قال رسول الله ﷺ: «تُسبِّحون وتُحمِّدون وتكبِّرون دُبُرَ كُلِّ صلاةٍ ثلاثاً وثلاثين مرّة»:

( أ ) أي العوامل المتنازِعة في الحديث؟ وأين المعمولات المتنازَع فيها؟ وماذا أُعمل منها؟ وما الدليل؟

(ب) أعرب ما تحته خط من الحديث.

---

(١) آية ٩٦ سورة الكهف.